الجريمة والانحراف بين الشباب الجزائري

أ. غنو أمال

جامعة تلمسان

الملخص:

يمثل الشباب مستقبل الوطن، ورافعو رايته وبناة اقتصاده وعماد مقوماته، فالشباب ذخيرة الأمة وعدة الحاضر، لذلك تعتبر فترة الشباب من أخصب فترات العمر وأحفلها بالعمل والإنتاج، وهي المرحلة التي تعتمد عليها الأمم في تكوين الجيوش وخوض المعارك وبناء الأوطان.

إلا أنه ومع تزايد الضغوطات الاقتصادية التي واجهتها المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص، أدت إلى عدم التمكن من تلبية كل الاحتياجات الأساسية للشباب في مجالات التعليم والصحة والتكوين والتشغيل والسكن والزواج، مما نتج عنه بروز مظاهر من الانحراف القيمي والسلوكي لدى شرائح معينة منهم، وكذلك انتشار الجريمة بين أوساط الشباب، كل هذا وذاك كان تحت تأثير الجوانب السلبية لثورة المعلومات والاتصالات، وفي ظل العولمة وما يكتنفها من المتناقضات والتجاذبات والصراعات الحضارية، كما يعود السبب أيضا إلى فشل أبناء مجتمعنا ونحن جزء منه في تربية وتوجيه وإصلاح أقرب المقربين وهم الأبناء فلذات الأكباد.

كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى انتقال جيل الشباب من الفئة المنتجة والقائدة إلى التغيير إلى الفئة الهمشة التي تعتبر عبء وآفة على الأسرة والوطن.

مقدمة:

إن ظاهرة الانحراف والجريمة من الظواهر التي تواجه جميع المجتمعات النامية والمتقدمة، وعلى الرغم من الجهود التي تبدل لمواجهتها إلا أنها لا تزال في تزايد مستمر، والإحصائيات الخاصة بالانحراف والجريمة تشير إلى الزيادة الكبيرة في عدد حالات السلوك المنحرف ولأن أبسط مفهوم لها عدوان فإن اهتمام المجتمعات بأمرها وأمر مرتكبيها قديم يرتد إلى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات.

فإذا كانت ظاهرة جناح الأحداث في الماضي لم تعرف كمشكلة اجتماعية ذات خطورة فإن زيادة معدلات الجرائم التي بدأ يرتكبها الشباب في السنوات الأخيرة أثارت قلق غالبية المجتمعات المعاصرة بشكل أدى إلى محاولة هذه المجتمعات اتخاذ إجراءات وممارسات متعددة للتصدي لهذه الظاهرة بهدف التخفيف من أخاطرها.

حيث أن العوامل الإجرامية مزيج من عوامل فردية تتعلق بشخص المجرم وعوامل بيئية تتعلق بالمحيط الذي يعيش فيه إذ يتفاعل نوعا العوامل فيتولد عن تفاعلهما حدوث الجريمة.

ففي الجزائر لقد زادت كمية الجناح الفعلي والرسمي بشكل لم يعهده هذا المجتمع من قبل، كما ظهرت أنماط جانحة خطيرة مستحدثة أضافت إلى مشكلة الجريمة والجناح أبعاد ثقافية جديدة أصبحت تهدد مستقبل الشباب الذي يشكل مصدر طاقته البشرية.

والواقع المجتمع الجزائري اليوم أصبح يواجه الكثير من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها التغيرات المختلفة التي لحقت بكيان ووظيفة كافة المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والحي، حيث فشلت الأسرة في المجتمع الجزائري في الوفاء بالتزاماتها بتوفير الحياة السوية لأطفالها، وقد قصرت غالبية المؤسسات التعليمية في

أداء رسالتها نحو وقاية الأحداث من الانحراف والجنوح، إن المشكلة بالنسبة لنا اليوم كمجتمع نام نسبة شبابه عالية هي مشكلة تكامل هذا القطاع من الشباب في مجتمع بدا يخوض غمار ثورة البناء على جميع المستويات.

المحور الأول: تحديد المفاهيم .

يثير موضوع الجريمة والانحراف العديد من الأسئلة والنقاشات فيه متغيرات لا تزال مصطلحاتها ومدلولاتها في مرحلة التكون، لهذا يحتاج أولا إلى ضبط كل مصطلح على حدى.

1-مفهوم الشباب:

تجدر الإشارة في المستهل إلى أن معظم الأدبيات حول الشباب تشير إلى غياب الاتفاق بخصوص تحديد مرحلة الشباب، وعليه يكيف التحديد في أغلب الأحيان حسب طبيعة المشكل المدروس أو وفق أهداف المؤسسة المعنية بقضايا الشباب. علاوة على هذا، فإن تحديد من هو طفلا ومن هو شابا يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات. لكن من المؤكد هو أن موضوع الشباب يحظى بالإجماع الشبه عام من حيث الأهمية البالغة في حياة الشعوب. وإذا كان قد خصص عام 1985 كعام دولي للشباب.

ولعل من أبرز المحاولات التي يمكن أن تنال القبول من طرف الباحثين تتمثل في التحديد الذي قدمته الأمم المتحدة فيما يتعلق بمرحلة الشباب. وفي هذا الصدد، يشير أحد الباحثين إلى أن الأمم المتحدة ولأغراض إحصائية، تحدد من هم بين عمري 15 و 24 سنة بأنهم شباب دون الإخلال بتحديد الدول الأعضاء لهم. إلا أن هناك بعض الدول التي تحصر أعمار الشباب بين 12 و 35 سنة وفقا لتشريعاتها آو انطلاقا من مسؤولية الشباب الاقتصادية والاجتماعية [1].

في رأي باحثين آخرين فإن مرحلة الشباب تبدأ بعد سن البلوغ، برغم عدم وجود سن محدد يتم فيه البلوغ الجنسي، وعليه، فهناك من يحدد بدايتها بسن 13 وحتى سن 21، وثمة من يبدأون بها عند 15 ويصلون بنهايتها عند 30، كما يرى آخرون أنها تغطي الفترة من سن 17 حتى 27 .[2]

كما يرى عبد الله بوجلال أن مرحلة الشباب تمتد من الخامسة عشر إلى السادسة والعشرين، إلا أنه وعند الضرورة الإجرامية يمكن أن تقسم هذه المرحلة إلى مراحل متدرجة. كالتقسيم الذي ورد في دراسته على النحو التالي: مرحلة الشباب الأولى وتقع بين 15-18 سنة، ومرحلة الشباب الثانية وتقع بين 19-22 سنة، ومرحلة الشباب الثانية وتقع بين 23-26 سنة. ويعتبر عبد الله بوجلال أن " الشباب يشكلون فئة اجتماعية لها ميزاتها وخصائصها التي تنفرد بها عن بقية الفئات العمرية الأخرى، ويأتي في مقدمة تلك السمات، بالإضافة إلى عامل السن: الجرأة و الديناميكية وحب الإطلاع و الرغبة في التغيير والقلق على المستقبل وحب الظهور ورفض الواقع والإقبال على الجديد من الأفكار والقيم وأنماط السلوك ... وغيرها [3].

أما نصير بوعلي فيقول أنه في الغالب يتم تحديد مرحلة الشباب من 15 إلى 24 سنة، لأن الشباب يكونون فيها ناضجين. أما في مرحلة ما قبل 15 سنة فيكونون في سن المراهقة، وبعد مرحلة 24 سنة يكونون قد بدأوا يبتعدون عن الدينامية والحركية التي تميز الشباب [4].

2-مفهوم الجريمة:

تعني في مفهومها العادي الذي يستوجب عقابا ويوجب ملاما.

-التعريف اللغوي: فأصل كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، أي الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي آخر يراد فيها الحمل على فعل إثما ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما اشتق

من ذلك المعنى إجرام و أجرموا. وقد وردت كلمة جريمة في العديد من الآيات القرآنية منها قول الله تعالى:" إن الذين أجرموا كانوا من اللذين آمنوا يضحكون." (الآية 29 من سورة المطففين).

وقد قال تعالى أيضا : "كلوا وتمتعوا قليلا إنكم مجرمون".(الآية 46 من سورة المرسلات).

وقال أيضا: "وما أضلنا إلا المجرمون." (الآية 99 من سورة الشعراء).

وقوله تعالى:" ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون." (الآية 82 من سورة يونس).

ومما سبق بيانه يتضح لنا أن كلمة الجريمة في معناه اللغوي تعني إتيان الفعل، الذي لا يستحسن ويستهجن والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهجن.

-التعريف الشرعي: تعني الجريمة إتيان شخص فعلا مجرما شرعا وعاقبا عليه، أو الامتناع عن إتيان فعل يأمر الشرع بإتيانه ويعد تركه معاقبا، وذلك لأن سبحانه وتعالى قرر عقابا لكل من يخالف أوامره ونواهيه، والعقاب أمر دنيويا ينفذه ولي الأمر أو الحاكم، أما أن يكون عقابا أخرويا، ويتولى تنفيذه الله [5] .

- التعريف القانوني للجريمة: يرى نورماند Normand أن كلمة Delit أو كما يفهم من الكلمة بحسب علم المصطلحات اللغوية المترجمة (جنحة) عدة معاني، فهو يرى أن للكلمة معنى عام مرادف للكلمة Infraction وتعني هذه الكلمة عند البعض جريمة ولكنها في الحقيقة هي كل خرق لأحكام نظام أو تشريع ما، سواء أكان خرقا لنظام القانون الجنائي أو المدني، أو الإداري... أي أن الجنحة أو الإثم Delit هي خرق لتشريع ما.

ولكنه يوضح أن الجريمة الجنائية تتميز عن غيرها من الجرائم المدنية أو الإدارية ولمصطلح Delit استعمال آخر لاحظه نورماند عند قيام المشرع الجنائي الفرنسي باستعراض تقسيمه للجرائم إلى جنايات Crimes وجنح Delits ومخالفات contraventionويرى نورمند أن الفارق بين الجناية والجنحة هو فارق في نوع العقوبة [6] .

كما يوضع فيدال Vidal في صدر مؤلفه الشهير " دروس في القانون الجنائي" رأيه في مفهوم الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تتأثر بدرجة المدنية [7] .

كما يرى تيسو Tissot أن للجريمة معنى عام مشترك في جميع العالم رغم تباين المدنيات، على أساس أنها فعل موجه ضد النظام العام أو الأخلاق العامة وهي متشابهة في كل بلاد العالم، أي أن هناك مجال إجرام طبيعي ذو طابع عالمي، فكل البلاد تحمي الإنسان في ماله الخاص وفي حياته وفي بدنه... الخ، وبهذا يكون تيسو وضح جانبا كبيرا من جوانب مفهوم الجريمة وهو جانب الجرائم الطبيعية [8] .

ويمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها " سلوكا مضادا للمجتمع يستحق نوعا من العقاب. أو أنه سلوكا يخرق القانون[9]. أما رجل القانون " بول تبان" فيعرف السلوك الإجرامي بأنه نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة، ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين [10]، وفي تعريف آخر له يرى بأن الجريمة هي مجموع المخالفات المرتبكة والمشهر بها، والمتابع عليها، ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون ارتكب بدون عذر يعاقب عليه[11].

وكقراءة تحليلية لهذا التعريف نجد أن " تابان" يصنف السلوك الإجرامي ضمن دائرة الأفعال أو أنماط السلوك المعاقب عليها قانونا نظرا لانتهاكه قاعدة قانونية وتهديده لأمن وسلامة الفرد والمجتمع، وإن المجرم لا يكون كذلك إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك، وهذا ما يجعلنا نخلص أن التعريف القانوني للجريمة يقوم على عنصرين أساسيين هما:

1-القاعدة القانونية: فكل فعل يخرق قاعدة قانونية يعتبر جريمة تستوجب عليه العقوبة.

2-المحكمة: لا يعتبر الفرد مجرما إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك [12].

-تعريف علم النفس للجريمة: يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة. وقد عرف لاغاش Daniel Laghache الجريمة بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع. وعندما يتناول لاغاش تفسير فكرته عن الجريمة والسلوك الإجرامي يلاحظ أن المجرم بفعله الجرمي يرفض قيما مشتركة في الجماعة التي ينتمي إليها أو يفضي عليها، و أن المجرم بفعله الجرمي يعزل نفسه عن جماعته أو يخرج منها، كما أن الجماعة نفسها تعمل على عزله أو إخراجه أو حتى على القضاء عليه. [13]

وضمن السياق نفسه نجد أن بعض أنصار مدرسة التحليل النفسي يعرفون السلوك الإجرامي والمجرم على حد سواء على أنه " من تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة، ومن ثم فهم يقرون بأن السلوك الإجرامي هو نتاج عدم قدرة الفرد على السيطرة والتحكم في رغباته وغرائزه المنافية للقيم والضوابط الاجتماعية المتفق عليها في المجتمع[14].

-التعريف السسيولوجي للجريمة: ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من مفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بدراسة السلوك الإجرامي.

إذ إن تعريفات الجريمة تعتمد أساسا على طبيعة السلوك الإجرامي والمجرم، ولذا فإن الكثير من العلماء قد ذهبوا إلى التعريف القانوني للجريمة و هو في حد ذاته غير مرضي بالنسبة لإغراض العملية. وقد توصل " هرمان منهيم" Herman Mannheim قرارا بأن الجريمة هي سلوك اجتماعي معادي وهو هنا يريد أن يوضح القيم التي يحميها القانون الجنائي.

فقد ذهب كل من موريس P. Morris في دراسته لمفهوم الجريمة وركلس W. Reckless في دراسته المدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة وغيرهم، إلى أن الجريمة نسبية وزمنية ومجتمعية، وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطا وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أولا، ومن ثم يذهبان إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره يخضع لتغيير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن[15].

ونظرا لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع فإن ذلك يعني أن المجتمعات الغربية والتي تتسم بالتجانس والعزلة الثقافية والتي تعتمد بشكل واضح على المعتقدات في تحديد تجريماتها يكون العرف السائد هو معيار التجريم في المجتمع البسيط المتجانس، في حين أن الواقع يختلف في المجتمعات المتقدمة والتي بعدم التجانس وازدياد التنوع والاختلاف وبالتالي ازدياد التعقد في الحياة الاجتماعية ومن ثم لا يكون العرف مصدرا للتجريم ولكنها تستند إلى التشريع. ومن ثم رأى علماء الاجتماع قصور التعريف القانوني للمجرم وعدم صلاحيته للدراسة العلمية للجريمة، وقد برز في التراث الاجتماعي حول الجريمة ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف السلوك الإجرامي.

-الاتجاه الأول: يعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضاد للمجتمع.

-الاتجاه الثاني: فيركز على معايير السلوك التي تحكم سلوك الأفراد سواء في جانبه الرسمي أو غير الرسمي.

-أما الاتجاه الثالث: فالتعريف الاجتماعي للجريمة يتمثل في محاولة إعادة صياغة تعريف للجريمة وذلك ما به سذرلاند Stuherland في دراسته الجرائم الخاصة أو الجريمة ذات الياقة البيضاء، وقد عضد كل من " كلينارد" و" هارتنج" هذا الاتجاه لتوسيع مفهوم الجريمة ليشمل جميع الأفعال الإجرامية أو الأفعال المخالفة للمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب لما يترتب عليها من أضرار على المصلحة الاجتماعية.

إن المتأمل في هذه التعريفات المختلفة لمفهوم الجريمة (قانونية، نفسية، اجتماعية...) يخلص إلى أنه هناك شبه إجماع بينهم، ذلك أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تشير دائما إلى كل فعل يستهجن، مرفوض، ضار وهذا الرفض يكون كرد فعل لمخالفة الأنساق القيمية التي يعتمدها المجتمع ويرتضيها[16].

3-مفهوم الانحراف:

-التعريف اللغوي: أصل كلمة انحراف في اللغة "حرف" ويقال "حرف الجبل" أي أعلاه المحدب. ويقال على حرف من أمره أي على ناحية منه. وتحريف الكلم عن مواضعه يعني تغييره.[17]

لم يذكر مصطلح" انحراف" في القرآن بل ذكر مصطلح " جناح" بمعاني عديدة منها "الإثم، الضلالة"، يرتبط التعريف القرآني للانحراف (الجنوح) بتقسيم وضبط سلوك الفرد.

لقد ورد لفظ " جناح" ثلاثة وعشرون مرة في القران في السور الآتية: البقرة (10 مرات)، النساء(5 مرات)، النور(4 مرات)، الأحزاب (2)، الممتحنة (1)، المائدة (1).

يستعمل بعض العلماء " سلوك شاذ" بدلا من "انحراف" لكن علماء الاجتماع يفضلون استعمال مصطلح انحراف، أما علماء النفس المرضيين فيستعملون المصطلحان معا.

وسنحاول في هذه الدراسة استعمال مصطلح" انحراف" كمقابل للمصطلح الفرنسي Délinquance و الانجليزي Délinquency نظرا لشيوع هذا الاستعمال وسهولته، حيث يستعمل العلماء مصطلح Délinquance لكن يقصدون به كل فعل جانح ارتكب من طرف الفرد سواء شخصه القانون أو لم يشخصه.

التعريف الاصطلاحي :

تعريف سبروت (Sprott): الانحراف هو " محاولة من الممثلين للابتعاد عن القواعد الثقافية المقبولة للسلوك." [18]

تعريف كوهين (1959) الانحراف أو السلوك الانحرافي هو " السلوك الذي يتعدي على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات والنظم الاجتماعية." [19]

تعريف كليراند (Clinard) الانحراف هو " سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي العامة والمقررة داخل النسق الاجتماعي... ويشير إلى المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي."

تعريف السيد رمضان (1991) الانحراف هو " موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق أو يحتمل أن يؤدي إليه."

4-الفرق بين جنوح وانحراف وإجرام وجريمة:

- حسب الاستعمال الفرنسي مصطلحا "جنوح وإجرام " يعنيان مجموعة المخالفات التي تقترف في زمن ومكان معينين.

تحدد المخالفات (جرائم وجنح) من قبل القانون، ونجدها في قانون العقوبات الذي يعكس معايير مجتمع معين.

في لغة علماء قانون العقوبات (Pénalistes) في البلدان الأوروبية، بالاعتماد على قانون نابليون (Code Napoléon) الجرائم هي جنح أكثر خطورة لأنها تدخل إلى السجن لمدة تزيد عن خمس سنوات.

في علم الإجرام وحسب "يامارلوس" و "كيلانس" (Yamarllos et Kellens) الجريمة هي كل سلوك ضد المجتمع يستوجب تطبيق جزاء ذو طبيعة عقابية تنطق به مؤسسة قضائية هنا نجد أن المفهومين يتوافقان (جنوح و إجرام).

في الانجليزية يعني مفهوم جنوح مجموعة السلوكات المضادة للمجتمع والتي تترجم عدم تكيف الفرد مع المجتمع. هذا المصطلح يستعمل خاصة في حالة الجنح المرتكبة من طرف الشباب.

الجريمة هي مجموعة أكثر عمومية (شمولية) لكل الجنح، مهما كانت خطورتها.

ومن جهته يرى سزابو (Szabo) أنه ينبغي أخذ النسق العقابي بعين الاعتبار حيث أدرك الباحثون، حسب سزابو، أن دراسة العوامل الاجتماعية–الاقتصادية أو النفسية للإجرام لا تأخذ بعين الاعتبار سوى جزء من الواقع الإجرامي. وان نشاط المؤسسات التي تطبق العدالة والشرطة والمحاكم والمصالح العقابية له دور ويمارس تأثير هام. يجمع مصطلح انحراف كل تعدي على معيار معين، بدون أن يأخذ القانون كمعيار لذلك.

مفهوم الانحراف (Déviance) أكبر اتساعا من مفهوم الجنوح (Délinquance) الذي يرتبط خاصة بالثقافة والمجتمع [20].

5–مفهوم العولمة:

انتشر استخدام مصطلح العولمة في كتابات سياسية واقتصادية عديدة بعيدة عن الإنتاج الفكري والعلمي والأكاديمي في البداية في العقد الأخير، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم، وتاريخيا فإن مفهوم العولمة لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره التي بدأت مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، وهيمنة القوى الأوربية على أنحاء كثيرة من العالم مع المد الاستعماري، وفي الحقيقة فإن مصطلح العولمة يعبر عن تطورين هامين هما: التحديث والاعتماد المتبادل.

ونظرا لهذه التطورات وغيرها ظهرت عدة أدبيات تتحدث عن الظاهرة، منها محاولة فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ 1989 من خلال محاولة صياغة وعي كوني، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون ديانة إنسانية إلى أبد الآبدين، ثم تبعه الأمريكي صامويل هنتغتون صاحب كتاب صدام الحضارات الصادر سنة 1993 في فصله:" قضايا خارجية" يعلن دخول السياسة على نطاق العالم كله مرحلة جديدة، وهو يفترض حتمية تصادم الحضارات[21].

انطلاقا من اعتبار العولمة كظاهرة أو عملية تمثلت أهم مظاهرها في محاولة تشكيل إمبريالية معرفية جديدة تتمثل بنقل الرغبة في الهيمنة والاستحواذ، من إطار الدولة الوطنية إلى الإطار العالمي، أو هي طور من أطوار الحضارة الإنسانية المعاصرة تتجاوز الدول والقوميات والثقافات الوطنية لتحل بدلا منها منظومة واحدة [22] .

–تعريف العولمة:

لقد تعددت تعريفات العولمة من قبل الباحثين والمهتمين، وذلك حسب توجهاتهم الفكرية، والعقدية، وثقافتهم المختلفة، وتعدد الزوايا المتعددة التي ينظر منها الباحثون والمفكرون.

فالعولمة هي ترجمة لكلمة Globalisation المشتقة من كلمة Globe أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن Global Cultur أي الثقافة العالمية والـ Globalization اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة ، كما ويعتبر المصطلح مرادفا لصفة العالمية Mondiale (يترجم مصطلح العولمة إلى الفرنسية Mondialisation ، ويستعمل للدلالة على الحركة والنشاط الذي يستهدف توجيه العالم، وأما في اللغة العربية فيمكن قياس كلمة عولمة على وزن فوعلة، وعولم على وزن فوعل، بمعنى قولب، أي أعطى شيئا معينا ميزات جديدة وفق نموذج محدد ومضبوط، أو حوا شيئا من وضع إلى وضع آخر بناء على نمط جاهز ومعد مسبقا، بينما يشير معجم ويبسترز Webster's إلى العولمة كونها تعني اكتساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا [23].

و يعرف غدنز العولمة بأنها العملية التي تقوم بتكثيف العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد أكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معينة، ولكن في الوقت نفسه مرتبطون بنظام عالمي أكبر، يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جدا من خلال تأثير الثانية في الأولى، وبالعكس[24].

كما و يعرف روزونا العولمة بأنها علاقة بين مستويات متعددة للتحليل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والإيديولوجي[25].

وحسب تعريف رونالد روبرتسون للعولمة فإنها تعني تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفا واحدا وظهورا لحالة إنسانية عالمية واحدة[26].

و يرى برهان غليون في العولمة: " إنها الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية معاني طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد".

ولعل إسماعيل صبري عبد الله في دراسته: " الكوكبة- الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، كان واضحا وهو يعرف العولمة بأنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية [27] .

ويعتبرها محمد عابد الجابري:" إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع و إقصاء للخصوصي، فهي احتواء للعالم وتوحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، العولمة هي زيادة التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها وعلى المستويات كلها فيما يسمى علاقات دولية"[28].

ويرتبط هذا التعريف بما قاله الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة" أجد العالم اليوم يتحول من حولي وهذا يتطلب مني أن أتأقلم مع العالم لا أن أطلب من العالم أن يتأقلم معي"[29].

نستطيع القول أن العولمة بمعناها النظري هي إكساب الشيء الطابع العالمي وجعل نطاق تطبيقه عالميا ولكن من خلال التطبيق الواقعي لسياسات العولمة نستطيع أن نقول أنها نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تصنع الفرد قبل المجتمع والاستهلاك قبل الإنتاج والمال قبل القيم[30].

المحور الثاني: العوامل المولدة للانحراف والجريمة في أوساط الشباب الجزائري:

لاشك في أن للسلوك الإجرامي بوجه عام عوامل وظروف تغذيه، فمنها ما يتعلق ببيئته الداخلية، ومنها ما يتعلق ببيئته الخارجية، وسواهما يميل إلى ردها عوامل مجتمعية بيئية، وهي التي سيتم تناولها في هذه المساهمة العلمية، خاصة وأن الإجرام في الجزائر وحسب الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أصبحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع خاصة الشباب، لهذا سيتم تسليط الضوء على بعضها فيما يلي:

1-العوامل الاجتماعية:

إن الظروف الاجتماعية التي بخصائصها وليدة ضعف القاعدة الاقتصادية تعتبر من المحددات الأساسية لسلوك الأفراد في مختلف المجالات اقتصاديا، اجتماعيا وحتى ثقافيا ودينيا. ومن بين المشكلات نجد:

- سوء التربية الأسرية:

من خلال مختلف المفاهيم التي أعطيت للأسرة وانطلاقا من واقع المجتمع الجزائري تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية التي يتلقى منها الفرد تنشئته الاجتماعية التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتمعي- ثقافي، ففيها تتحدد معالم شخصيته وهويته وتضمن له الحماية والرعاية والتأديب وتساعده على اكتساب المهارات المختلفة التي تساعده للاندماج في المجتمع والتهيؤ للاستقلال عنها.

لكن وما نشهده اليوم في أوساط أسرنا الجزائرية ، بحيث أنها عرفت تحولا في بنيتها الداخلية وذلك بانتشار العديد من المشاكل الأسرية نذكر منها:

-الحرمان من الأم: يؤدي حرمان الطفل من أمه إلى عدم نضجه وجدانيا وعقليا وحسيا- حركيا.

-غياب الأب: تكون البنات في هذه الحالة أكثر تبعية للآخرين، ويكون الذكور أقل توافقا في علاقاتهم مع الآخرين، وأقل نضجا جنسيا، حيث يتصرفون برجولية مصطنعة ومبالغ فيها أو يشتبهون بالإناث.

-مشكلات التدريب الأخلاقي: يؤدي التدريب الأخلاقي إلى تبني الطفل لمعايير أسرته الأخلاقية، وهكذا ينمو ضميره الخلقي، كما تنمو عنده مشاعر الذنب إذا تصرف بما يخالف هذه المعايير، لكن قد يخل الأولياء بهذا التدريب إفراطا أو تفريطا، كان يكونوا قساة فيؤدي إلى عدم التوازن في شخصية الطفل أو لينه فينحرف أو يضطرب نفسيا[31].

-نقص الضبط الاجتماعي الأسري: يعرف الضبط الاجتماعي على انه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري [32]، إذا فهو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه [33].

وقد تناول المفكر العربي بن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العلاقات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض. وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة.

ولا شك أن قراءة أفكار بن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية، بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار وخيمة على أمن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر أن الجرائم أصبحت ترتكب في وضح النهار، وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع. فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء للاعتداء على المارة، والأخرى تخطط وتستعد للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة. وجماعة تستهلك المخذرات علنا وما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض والسرقة. وحتى القتل وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات [34] .

- الرفقة والصداقة السيئة:

لاشك أن الرفقة تقع في قاعدة الحاجات الاجتماعية فكل إنسان يحتاج الرفقة. لأن الرفقة حاجة نفسية متأصلة في النفس البشرية من يوم يبدأ يدرك ويفهم ما يدور حوله. فإذا صلحت الرفقة صلح الإنسان وإذا حدث العكس فسد الإنسان، فالرفيق والصاحب يؤثر على عقيدة الإنسان وقناعاته الفكرية، وهذا من أعمق المؤثرات التي يهملها كثير من المربين كالآباء والأمهات، ولعظم الأثر الذي تحدثه الرفقة السيئة ووضوحه في شخصية وسمات الرفيق. صار المربون يعرفون المرء من رفقائه، ويقومونه بمعرفتهم لأصدقائه ففي الأثر إياك وقرين السوء، فإنك به تعرف[35].

ويعبر المختصون عن هذه الظاهرة الإجرامية بنظرية " المخالطة الفارقة" التي جاء بها ساذرلاند، والتي تركز على تفسير الظاهرة الإجرامية بالتفاعل بين الفرد ومحيطه، ومن الطبيعي أن لهذا التفاعل أثر هام على الأطفال بوجه الخصوص. ويشكل هذا المحيط سببا هاما في الإصابة بخطر العدوى الإجرامية المبكرة، فالاختلاط بالجماعات الإجرامية المنعزلة عن المجتمع، والتي تشكل مجتمعا متمايزا، تساعد بشكل مباشر على الإقناع ثم الإتباع لأفكارها، ثم مباشرة السلوك المتناسب مع الأفكار ومن ثم الدفع إلى الجريمة. ويضيف ساذرلاند قائلا: " إن السلوك الإجرامي... هو سلوك متعلم يتعلمه الفرد من المحيط الاجتماعي، وكلما زادت درجة التقارب بين الفرد ومحيطه المخالط الضيق، كلما زادت إمكانية التعلم و الإسقاط التعليمي، فالسلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يتعلمه الفرد بالتدريب عليه، ولا يتحصل عليه الفرد عن طريق الوراثة أو المحاكاة[36] .

إن جماعة الرفاق ذا أثر كبير على المراهق. ف" فريشان" و"لي بلون" يذهبان بعيدا لتشخيص الانحراف في سن المراهقة. ويريان أن 23% فقط من المنحرفين غير القضائيين ينتمون إلى جماعة رفاق يمارس بعض أفرادها أعمال غير قانونية، في حين تصل هذه النسبة إلى 62% عند المنحرفين القضائيين. يبقى تأثير جماعة الرفاق على الشباب مادام هو متقبل به، أي يصبح هناك قبول متبادل: على الشباب أن يرغب في التشبه بالآخرين وعلى الجماعة أن تقبل الشاب بكل ما فيه.

إن الانحراف بصحبة جماعة الرفاق لها ايجابيات (مزايا)، فالجماعة تمنح الشاب تعلما نفسيا تعلما تقنيا يساعداه على الشهرة و ربح أوفر للمال[37].

بينت نتائج إحدى الدراسات إن هناك علاقة قوية بين الاختلاط السيئ والجنوح وخاصة في المناطق الحضرية. حيث وجد أن 70% من الإحداث الجانحين ارتكبوا جرائمهم بصحبة صديق أو مجموعة من الأصدقاء، وأن 47 % من الجانحين مقابل 7% من غير الجانحين كان لهم أصدقاء جانحون، كما تبين إن الجانحين الحضريين هم أكثر من الجانحين الريفيين في ارتكاب جرائم في مجموعات حيث وجد أن 50.7% من الجانحين الحضريين مقابل 37% من الجانحين الريفيين ارتكبوا جرائمهم مع مجموعة من الأصدقاء[38].

- فشل المدرسة في عمل التنشئة الاجتماعية :

تمثل المدرسة أول فضاء يتلقى فيه الطفل المعارف والتربية، فوظيفة هذا الهيكل الأساسية تتمثل في تعليم القيم الأخلاقية وتنمية احترام الطفل لهويته وأنماطه الثقافية السائدة و للحضارات المختلفة عن حضارته، مما يساهم في بناء ونحت شخصية الطفل وتحصينه من عوامل الانحراف. وتعتبر المدرسة مجتمعا صغيرا يضم نماذج غير محددة من التلاميذ الذين يمثلون بيئات ومستويات وانحدارات اجتماعية مختلفة وأنماطا ونماذج سلوكية متعددة، وفي هذا المجتمع الذي يقضي فيه الطفل جزءا كبيرا من صباه، يلتقي فيه بأشخاص يلعبون دورا كبيرا في تكييف ونحت شخصيته.

غير أن هذا الفضاء التعليمي قد يصبح عاملا مهيئا للانحراف فمصاحبة أصدقاء السوء يمكن أن تنطلق من هذا الفضاء أو من جواره في ساعات الفراغ، وينساق الطفل تدريجيا من تعاطي التدخين والعنف اللفظي إلى تعاطي المخدرات وارتكاب جرائم العنف. و الغالب أن جنوح الأطفال قد يكون ناتجا عن تقصير المدرسة في أداء مهمتها، وفشلها في بيئته لمواجهة معترك الحياة، وعادة ما يتمثل هذا التقصير في إهمال شخصية التلميذ، وفساد الجو الأدبي في المدرسة، وفرض مواضيع دراسية لا جدوى من ورائها.

ويمكن أن نذكر عامل الفشل الدراسي الذي ينتج عن عدم تكيف الطفل مع النظام الدراسي بسبب صرامته أو صرامة القائمين عليه (المعلمين، مدير، المدرسة...)، أو سخرية الأفراد مما يؤدي إلى القيام بما هو مناف ومضاد للمجتمع[39].

من المفيد بداية قبل دراسة أثر التعليم عل الجريمة في الجزائر عقد مقارنة بين التكاليف التي تحملها الدولة لتوسيع التعليم و التكاليف التي تتحملها لتقليص الجريمة (تكاليف الجسور كمثال) ففي سنة 2009 قامت الحكومة برصد ميزانية معتبرة لكل التربية الوطنية و مديرية السجون.

فقد خصت الحكومة مؤسسات إعادة التربية الـ127 بميزانية تجاوز 11 مليار دينار بينما خص المؤسسات التربوية مجمعة بميزانية تقارب 391 مليار دينار .لكن بمقارنة ميزانية كل مؤسسة يتضح أن تكلفة مؤسسة إعادة التربية الواحدة تعادل ما يزيد عن خمس مرات تكلفة المؤسسة التربوية (5.31 مرة تحديدا)[40].

وتعتبر كل من الأمية والطرد والتسيب من المدرسة عوامل مرتبطة بجنوح الأحداث حيث تبين أن 43.8 % من الجانحين الحضريين طردوا من المدارس بسبب فشلهم في النجاح المدرسي مقابل 37% من الجانحين الريفيين و 10 % من الجانحين غادروا المدرسة بسبب المعاملة السيئة لمعلمهم لهم، و 8% منهم غادروا المدرسة بسبب مساعدة عائلاتهم الفقيرة [41] .

- التأخر في سن الزواج:

العزوف عن الزواج تهربا من تحمل مسؤولية الزواج والأسرة والتأخير الكبير والاضطراري أو الإرادي لسن الزواج وما ينجر عنه من تراكم لكبت الغريزة والطاقة الجنسية وما ينتج عن ذلك من انحرافات في تصريف تلك الطاقة الجنسية في غير مصارفها الشرعية والأخلاقية والإنسانية الفطرية والقانونية المشروعة. وزاد من حدة الاستثارة الجنسية التعرض للتدفق الإعلامي والمعلوماتي للمواد الجنسية عبر القنوات الفضائية للبث المباشر ومنذ 1987 والانترنت منذ 1995 وغيرها من الوسائط المعلوماتية والسمعية –البصرية.

–العنوسة الإرادية والاضطرارية اللاإرادية والبوار في الوسط النسوي.

–الطلاق وتزايد أثاره وفداحة فاتورته اقتصاديا، اجتماعيا ونفسيا وتربويا على المطلقين والأبناء (على الأسرة).

–غلاء المهور والمغالاة فيها وارتفاع تكاليف الأعراس وغياب تقنيات ملائمة لذلك وتحكم التقليد والمفاخرة والمجاملات في مراسيم الزواج وعاداته وهذا بشكل مناف لتعاليم الإسلام الصحيح.

–تدهور ظروف وشروط الحياة الحضرية والريفية تحت ضغط سكاني متزايد وتنقل حركة سكانية غير مسبوقة بحثا عن السكن، الأمن، المعيشة...[42].

كل هذا أدى إلى استفحال آفات اجتماعية خطيرة وانتشار سلوكات انحرافية مخافة لعاداتنا وتقاليدنا.

2–العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دور في انتشار الجريمة والانحراف، وذلك من خلال ما يلي:

- التهميش والتوزيع غير العادل للثروة:

يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الاجتماعي من خلال الاحتكار المفرط لأقلية معينة للثروة، وازدياد عدد الفقراء، وتراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا وتعاني من محدودية الإمكانيات والقدرة الشرائية، وبالتالي أصبح النسيج الاجتماعي بمثابة هرم يمتاز بكونه حاد وضيق في أعلاه، وبالشساعة والعرض في أسفله، فرغم الفوران المالي الذي تعرفه البلاد، إلا أنه لم يكن في صالح الفئات الاجتماعية المحرومة، بل إن تركيز الثروة يزداد انحصارا في ثلة قليلة من المجتمع متمثلة في رجال الجيش وكبار المسؤولين ورؤساء الأعمال، ونجد هذه الأقلية التي تمثل20% من المجتمع تسيطر على أكثر من 50% من الثروات الوطنية، مع العلم أن هذا الفارق بين عوائد الأغنياء وعوائد الفقراء يزداد تباينا وتمايزا وذلك من سنة إلى أخرى، وعليه فإن الطبقة المتوسطة قد أخذت في التآكل والتراجع وبصفة خطيرة وظاهرة للعيان[43].

مع العلم أن الطبقة الغنية تزداد ثراء ، ويكفي القول أن هناك 14 ألف شخص من تعداد سكاني يفوق 30 مليون ساكن يسيطرون ويملكون أكثر من 15 مليار دولار[44]. في الجانب الآخر هناك أغلبية من الشعب والتي تفوق نسبتها أكثر من 40% من فقراء الجزائر الذين يعانون من مختلف أوجه الفقر المالي والفقر الغذائي، ففيما يخص الفقر المالي، فحسب المؤشرات المعتمدة من طرف مركز الإنماء العربي فإن 22.6 من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر، أي أن دخلهم لا يتجاوز 15.1 من مجموع السكان[45].

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي" إسماعيل قيرة" وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول"... وعلى أية حال تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة المرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوى الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة... ."[46] وإذا تمعنا في هذا الخطاب الوصفي الذي قدمه الباحث للجماعات الهامشية نخلص إلى أن هذه الجماعات على هذا النحو فئة تنبؤ وضعا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي، وتعاني عزلا كليا أو جزئيا ممنهجا، وشعورا مناميا بالغربة عن الثقافة المحيطة بها، وعن الجماعات الأخرى من حولها، فضلا عن تحييدها عن كل الخدمات التي يقدمها المجتمع الحضري وخاصة في المجال التنموي[47].

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات، وفي ظل رواج ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها، وانعدام أي أمل في إيجاد حلول جدية كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل، يصبح الوضع مهيأ أمام هذه الجماعات لتشكيل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع، تحيز وتشجع أفرادها على إتباع أساليب غير شرعية في سبيل تحقيق أهدافها. وتحسين أوضاعها، كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس، والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة. والخطف مع طلب الفدية- كما نلحظه الآن- والمتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة...الخ، وهو ما نعايشه يوميا في أحيائنا وقرانا ومدننا. والأخطر من ذلك هو أن هذه الجماعات الهامشية وبمرور الوقت وتجذر الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها تعمل على " توريث الإجرام" إلى الأجيال التي تليها، وهذا ما نبه إليه الباحثان "كليفورد شو" و" هنري ماكاي" عندما صاغا نظريتهما حول "الانتقال الثقافي للإجرام" حيث أكدا على أن المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي وفقر مدقع على نطاق واسع بين أفرادها ينتقل الإجرام فيها ثقافيا من جماعة إلى أخرى، ومن جيل إلى آخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة على مستوياتها، ويتم هذا الانتقال من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد وبين الجماعات على السواء، بل يصبح الإجرام تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين، فالمجرم الذي يعيش في هذه المناطق يجد نفسه سويا ومتوافقا اجتماعيا مع الجماعات التي يعيش بينها، كما أن هؤلاء لا يستنكرون سلوكه الإجرامي ولا يستهجنون أفعاله لان مثل هذه الجماعات تتوقع منه أكثر من هذا السلوك[48].

- البطالة:

تعاني الجزائر من أزمة بطالة في أوساط الشباب حيث تقدر الإحصائيات أن من هم تحت 30 سنة بلغت نسبتهم 75 % في ما يصل عدد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات إلى 630 ألف يضاف إليهم 50 ألف طلب عمل سنويا.[49]

هذا في مقابل أعداد كبيرة من الشباب تقدر بحوالي 240 ألف شاب تضاف سنويا إلى سوق العمل في وقت لم تتجاوز فيه القدرة على التشغيل 100 ألف منصب سنويا،ما أدى إلى تزايد معدل البطالة الذي انتقل من 12.6 % سنة 1988 إلى 20.7 % سنة 1991، و 24.36 % سنة 1994 ليبلغ أعلى قيمة له 29.29 %سنة 1999، أي بقيمة مطلقة قدرها2.427.000 مليون بطال خلال ذات السنة لا يتمتع قرابة نصفهم بتأهيل مهني أو حتى مستوى ثانوي[50].

لهذا عملت الجزائر من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى انخفاض في معدلات البطالة والذي ساهم في خلق 728.500 منصب شغل بين المرحلة 2001-2004 ومختلف الأجهزة التي وفرتها الدولة من أجل مكافحة البطالة وتخفيض الآثار الاجتماعية عن برامج الإصلاحات الاقتصادية منها [51]:

-الوظائف المأجورة بمبادرة محلية. - عقود ما قبل التشغيل.- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

– الصندوق الوطني لمنحة البطالة. – المؤسسة المصغرة والقرض المصغر تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية.

غير أن ما يعاب على هذه البرامج أنها لم تقدم حلولا نهائيا وإنما قدمت حلولا تسكينية لأزمة البطالة قائمة على المعالجة الإحصائية والاجتماعية للبطالة في مقابل إهمالها لعنصر الفعالية والإنتاجية. وبالنسبة لعقود ما قبل التشغيل والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة والوظائف المأجورة بمبادرة محلية، فالملاحظ عليها إنها إلى جانب كونها وظائف مؤقتة لمدة زمنية قصيرة فإنها تتميز بتعويضات منخفضة قد تصل إلى 2360 دج شهريا[52].

إن عدم التحكم في هذه المشكلة أصبحت مع مرور الوقت بمثابة الشبح القاتل الذي يهدد حياة آلاف الشباب العاطلين عن العمل، ولعل هذا ما يفسر التطور الملفت للانتباه التي أصبحت تعرفه ظاهرة الانتحار والجريمة والانحراف في الجزائر. إن لجوء الشباب إلى هذه الآفات يعود إلى التعبير عن حالة الإحباط واليأس وفقدان الأمل في حياة أفضل[53].

3– العامل الثقافي:

إذ تجد أعداد معتبرة من الشباب من يعرف الكثير عن البلدان الغربية وخاصة ما يتعلق بالفن والسينما والرياضة، ويعرف القليل عن تاريخه الديني ومنجزات الحضارة الإسلامية مثلا يكفي أن تسأل الشباب عن مناسبة عاشوراء وماذا تعنيه، أو عن تسميات الأشهر العربية، فلا يمكنهم أن يجيبوا. ويسجل أيضا شيوع الثقافة الاستهلاكية، ما ساهم في تشويه بعضا من تقاليده وأعرافه [54]، فانتشار الأزياء والمنتجات الأمريكية والأروبية جعلت الكل يلبس على الموضة الغربية. سواء المرأة أو الرجل، فالشباب اليوم يلبس القميص والجينز الضيق بطريقة منافية للدين والأخلاق والقيم التي تربى عليها ويصفف شعره بطريقة (السبايكي)، ويتابع قصات الشعر الحديثة والغربية، وينفق أموالا كثيرة على الاهتمام بمظهره.

و ظهور اللغة الفرنسية و الانجليزية المطبوعة على ملابس الأطفال و الشباب و التي تحمل أحيانا ألفاظا و جملا جنسية مثيرة للشهوة ومس المشاعر و الأخلاق الإسلامية و تروج للإباحة في العلاقات بين الرجل والمرأة [55]، وتساهم في نشر ثقافة العنف أيضا.

من مظاهر شيوع الثقافة الاستهلاكية في أوساط الشباب الجزائري كذلك تأثره بأنماط استهلاكية معينة في المأكل والملبس، ففي المأكل طغت عليه ثقافة الأكل السريع fast food بالمالك دو ومأكولاتها الشهيرة الهامبورغر Humburger، والبيتزا Pizza، الكوكاكولا coca cola [56].

4–العامل الديني:

إن العولمة الحديثة تحاول أن تسمو فوق الأديان ممتطية أهدافها ومبادئها الكوكبية، وهي بتشييدها هذه المبادئ فوق الدينية إنما تؤشر تهميش المبادئ والأخلاقيات الدينية كافة وبضمنها الأخلاقيات والعقائد الإسلامية بوصفها أخلاقيات غير كونية تخص فئة معينة من البشر فحسب وهكذا تكون عملية انتزاع هذه المبادئ المحدودة بهذه الفئة شرطا مسبقا لدخولها المجتمع الكوكبي المعولم[57].

إن هذا الشرط المسبق ينطوي على تهميش الإسلام برمته لأنه لا يضم كل سكان الأرض، وبهذا يتحول الإسلام إلى عنصر تعويق لمسيرة العولمة بوصفه (كينونة دينية متقوقعة) كما ينظر إليه دعاة العولمة لذا ينبغي تحطيم غلافها الصلب لكي تتفاعل مع العالم الجديد. تنسف العولمة عددا من المبادئ الإسلامية الفاعلة من خلال استبدالها بهذه المبادئ أخلاقيات ودوافع جديدة كونية، فلا يمكن للمرء أن يتخيل مجتمعا منصهرا في بوتقة العولمة وهو متمسك بمبادئ الجهاد والاستشهاد والخلافة وغيرها[58].

5-العامل التكنولوجية:

من عوامل انحراف الشباب التي تدفعهم إلى الشقاوة وارتكاب الجريمة التطور الهائل لتكنولوجيات الاتصال والإعلام و ما يشاهدونه في وسائل الإعلام:

أصبحت وسائل الإعلام في عالمنا المعاصر من ضرورات التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، بل وبين مختلف المجتمعات على مستوى العالم. وعلى قدر ما تحمله هذه الوسائل من ايجابيات على الاتجاهات النفسية لأفراد المجتمع فإنها تحمل من طرف آخر سلبيات على الأنماط السلوكية، الأمر الذي يتبعه زيادة معدلات الجنوح والجريمة.

في هذا السياق يعتبر D. Lerner من أهم الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين وسائل الإعلام والتغير الاجتماعي-الثقافي، إذ قام مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي بدراسة ميدانية لست بلدان شرق – أوسطية وصاغ نتائج دراسته في شكل نظرية حول دور الإعلام في التحديث أو التغير الاجتماعي-الثقافي. ومفادها أن عملية التغير الاجتماعي-الثقافي تتم حسب مراحل محددة

وفي مقابل ما جاء به ليرنر فهناك من ينظر لدور وسائل الإعلام بالسلبي، وبصفة عامة، يمكن القول أنه توجد علاقة مباشرة بين الجريمة والانحراف من جهة، وبين مشاهدة العنف والإجرام التي تنقلها وسائل الإعلام من جهة أخرى، إذ أن هناك نزعة غريزية أدى الأشخاص، خاصة ذوي الشخصية غير المكتملة النمو لتقليد بعض المشاهد التي يشاهدونها.ويسرد الدارسون لهذه الظاهرة العديد من الأمثلة حول حوادث حدثت إثر عرض إعلامي تأثر بها خاصة من منهم في سن المراهقة أو الشباب فارتكبوا أفعالا على منوالها[59].

إلى جانب ذلك يقع عن طريق وسائل الإعلام تلقين الناشئة مفاهيم السيطرة والعنف وحب الاستطلاع والمغامرة، وكذلك استخدام وسائل الخداع، فتساهم بذلك هذه الوسائل على بث الثقافة الانحرافة والعدوانية لدى الأطفال، لتقبلهم النماذج والشخصيات المعروضة عليهم، فيتأثرون بها نظرا لنقص النضج في تكوينهم [60].

الخاتمة:

إن المعدلات القياسية التي وصلت إليها الجريمة في المجتمع الجزائري وصعوبة الواقع تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع، ومن دون إقصاء أو تهميش لإجراء حوار جاد وجريء حول الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه الظاهرة، والبحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي نعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع، وحمايته من كل الآفات الاجتماعية، كما ندعوا إلى إشراك الشباب -وهم أكثر الفئات عرضة للإجرام- في المسيرة التنموية وعدم تهميشهم، وذلك بخلق لهم فرص في العمل وفي السكن وفي الصحة...، ومما يرجع لهم الأمل في غد أفضل وحياة أحسن، ويصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكات طائشة تعبث بأمن وسلامة مجتمعهم.

وفي هذا توصلت أغلب الأبحاث في مختلف المجالات العلمية أن العقوبة كرد فعل تعد من الضرورات الاجتماعية التي لابد منها لبقاء واستمرار التنظيم الاجتماعي، والحفاظ على مقوماته والأسس التي يسير عليها، حتى يستمد المجتمع قوته من قوة الضبط الاجتماعي فيه.

الهوامش:

1.صالح السعد، المخذرات والمجتمع، عمان: مكتبة دار الثقافة، 1996، ص 121.

2.السعيد بو معيزة، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب –دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006، ص 175.

3.عبد الله بوجلال وآخرون، القنوات الفضائية وتأثيراتها على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية لدى الشباب الجزائري دراسة نظرية وميدانية، الجزائر: د.د.ن، د.ت.ن، ص 150.

4.نصير بوعلي، أثر البث التلفزيون الفضائي المباشر على الشباب الجزائري، دراسة تحليلية وميدانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 15.

5.أسامة عبد الله قايد، الجريمة أحكامها العامة في الأنظمة الحديثة والفقه الإسلامي، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص–ص 1–2.

6.عبد الرحيم صدقي، مبادئ الكريمينولوجي، مصر: دار المعارف، 1985، ص 17.

7.نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، 2008، ص 28.

8.نفس المرجع ، ص 29.

9.مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، الجزائر: شركة دار الأمة، 2003، ص 242.

10.علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون دراسة مقارنة، لبنان: المؤسسة الجامعية، 1984، ص 09.

11.دوزي سزابو وآخرون: المراهقون والمجتمع، تر: الطاهر عيسى والأزهر بوغنبوز، الجزائر: د.د.ن، 1994، ص 90.

12.عماد بن تروش،"العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13 ، 2011، ص 126.

13.مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، بيروت: مؤسسة نوفل، ط2، 1987، ص–ص 202–203.

14.عماد بن تروش، مرجع سبق ذكره، ص 127.

15.نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق ذكره، ص 35.

16.المرجع نفسه ، ص–ص 36–38.

17. جمال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 21.

18. بوفولة بوخميس، الأسرة وانحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد21–22 شتاء و ربيع 2009، ص 51.

19. جمال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 19.

20. بوفولة بوخميس، الأسرة وانحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد21-22 شتاء و ربيع 2009، ص 51-52.
21. زهية قربوع، واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة- دراسة حالة الوطن العربي-، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 22.
22. فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، ط1، الأردن: مؤسسة الوراق، د.س.ن، ص11.
23. العيد صالحي، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 58.
24. مسعود موسى الرضي،" أثر العولمة في المواطنة" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 111.
25. نايف عبير، "العولمة والعرب"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 221، 1997 ، ص29.
26.بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،2001، ص 91.
27. فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص 12.
28. محمد الجابري،" العولمة والهوية الثقافية"، المستقبل العربي، عدد 228، 1999، ص 17.
29. كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.
30. مصطفى العبد الله الكفري،" العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية، الفكر السياسي، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، 2003، ص245.
31. حنان عبد الحميد عناني، الطفل والأسرة والمجتمع، عمان: دار الصفاء، 1994، ص-ص 68-71.
32. معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، الأردن: دار الشروق، 2004، ص 23.
33.عدنان أب مصلح، معجم علم الاجتماع ، ط1، الأردن : دار المشرق الثقافي، 2006، ص 308.
34.عماد بن تروش، العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري، مرجع سابق ذكره، ص 131.
35.لجنة التوعية الاجتماعية جمعية الإصلاح الاجتماعي، "التوعية: عوامل الانحراف عند الشباب"، سلسلة رسائل الإصلاح، العدد 9، د.ت.ن، ص-ص 4-5.
36. رضا أحمد المزغني، الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية لانحراف الأطفال، الندوة العلمية الأطفال والانحراف، جامعة الجزائر و جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، 2008، ص-ص 18-19.
37.بوفولة بوخميس، الأسرة وانحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد21-22 شتاء و ربيع 2009، ص 53.
38.علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر: نتائج دراسة ميدانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 100.
39.رضا أحمد المزغني، مرجع سابق ذكره، ص 16-17.
40.فيصل بوطيبة، العائد من التعليم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، قسم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر تلمسان، 2010، ص 267.
41.علي مانع، مرجع سبق ذكره، ص 87.

42. قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص-ص 86-87.

43. Omar Benderra et Ghazi Hidouci, "Algérie :Economie, prédation et état policier : http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_14_economie.pdf.

44.عبد الوهاب بوكروح، "تمركز خطير للثروة في الجزائر: 140000 ألف شخص يسيطرون على 15 مليار دولار"، الشروق اليومي، العدد 1169، 2 سبتمبر 2004، ص 2.

45.مصطفى عبدو، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة حالة الجزائر 1995-2006، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2008، ص 105.

46.إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية: مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، الجزائر: دار الهدى،د.ت.ن، ص 79.

47.إبراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، الجزائر: دار الهدى، د.ت.ن، ص 12-14.

48.عدنان الدوري، جناح الأحداث، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص212.

49. الديوان الوطني للإحصائيات ، تقرير عن البطالة في الجزائر لسنة 2007 - 2008 ، ص 24.

50.علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 147.

51.المرجع نفسه ، ص 258.

52.وحيدة بورغدة ، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص-ص 107-109.

53. مصطفى عبدو ، مرجع سابق ذكره، ص –ص 113-114.

54.الرقيب صالح، سلسلة أتعرف على: العولمة، د.ب.ن: دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 35.

55. المرجع نفسه، ص 38.

56. آمنة ياسين بلقاسمي ومحمد مزيان، "العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين" دراسة تحليلية، مرجع سابق ذكره، ص 53.

57. محمد الدعمي، الإسلام والعولمة-الاستجابة العربية-الإسلامية لمعطيات العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، العدد 91، 2003، ص39.

58. المرجع نفسه، ص50.

59.السعيد بو معيزة، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب –دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة-، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق ذكره، ص-ص 111-113.

60.رضا أحمد المزغني، مرجع سابق ذكره، ص 13.